

# تقديم

المعالم ممثلة بخطة دبي 2021، والتي تهدف إلى حشد كافة الطاقات والموارد والإمكانات لتأمين التنمية المستدامة لدبي.

وفي ضوء الأوضاع الإقتصادية والسياسية القائمة في منطقتنا وتأثيراتها على أداء اقتصاد دبي والإمارات ككل، فإن المؤشرات الواردة في هذا التقرير تشير في غالبيتها إلى قدرة دبي على مواصلة مسيرة النمو، تدعمها سلسلة المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها حكومة دبي خلال العامين الماضيين، كدبي المدينة الذكية، استراتيجية الابتكار، دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي وغيرها، إلى جانب تنفيذ المشاريع الضخمة في البنية التحتية في إطار التحضيرات لاستضافة المعرض الدولي "إكسبو 2020".

وأخيراً، لا تفوتنا الإشارة إلى أن هذا التقرير يمثل ثمرة التعاون المؤسسي بين اقتصادية دبي وشركاءها الاستراتيجيين من الدوائر الحكومية في إمارة دبي، ويأتي في مقدمتها مركز دبي للإحصاء، جمارك دبي، دائرة السياحة والتسويق التجاري، الدائرة المالية بدبي، دائرة الأراضي والأموال، وغيرها من الدوائر المحلية، حيث يجسد هذا التعاون رؤية القيادة الرشيدة لحكومة دبي في تعزيز التكامل المؤسسي بين مختلف الدوائر الحكومية.

ونأمل أن يشكل هذا التقرير مرجعاً مهماً لشركائنا وللمتخذي القرار في القطاعين العام والخاص لدعم ورسم الخطط والاستراتيجيات بما يحقق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في دبي.

**سامي ضامن القمزي،**  
المدير العام

يسر اقتصادية دبي أن تقدم "التقرير الاقتصادي لإمارة دبي 2018"، الذي يستعرض أهم التطورات في اقتصاد دبي على مدار عامي 2017 و 2018 على المستويين الكلي والقطاعي. ويحتوي التقرير على تحليلات رصينة لأهم تلك التطورات باستخدام المؤشرات الاقتصادية والمعلومات الموثوقة. ويقارن التقرير بين الأداء الاقتصادي في دبي وبعض الدول ذات الاقتصادات المشابهة، كما يتطرق إلى إحدى أهم الموضوعات الحيوية في اقتصاد دبي، وهو السياحة المستدامة والتنمية الاقتصادية بهدف تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق النمو المستهدف.

وقد خلص التقرير إلى أن اقتصاد دبي قد استمر في مسيرته التنموية الطموحة نحو التميز وترسيخ مكانته كمركز للمال والأعمال على مستوى المنطقة والعالم. وتعود قدرة اقتصاد دبي على تحقيق هذا الانجاز الى متانة الأسس التي يقوم عليها وقدرة الحكومة على تبني سياسات اقتصادية ناجحة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة. كما ساعد في ذلك كون دبي قد عززت انفتاحها على العالم، وطورت شبكة علاقاتها وشراكاتها مع العديد من دول المنطقة والعالم، فتدفقت الاستثمارات إليها ونشطت التجارة الخارجية وزاد عدد الزائرين الدوليين القادمين إليها.

ولم تكن النجاحات الملحوظة التي سجلتها دبي في الميدان الاقتصادي لتتحقق لولا الرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والتي تصبو إلى الارتقاء بمعدلات الرفاه لأفراد المجتمع، وتعزيز مكانة الإمارة على خريطة التنافسية العالمية. وقد تُرجمت تلك الرؤية عملياً إلى توجيهات من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، إلى مختلف الجهات الاقتصادية في الإمارة للعمل على تحويل تلك الأهداف إلى برامج عمل واضحة